الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

بمقتضى أمر حكومي عدد 371 لسنة 2017 مؤرخ في 21 مارس 2017.

كلف السيد علي سعيد بمهام وال بولاية سليانة ابتداء من 22 ديسمبر 2016.

بمقتضى أمر حكومي عدد 372 لسنة 2017 مؤرخ في 21 مارس 2017.

سمّي السيد علي مقداد شبل، مراقب عام للمصالح العمومية، رئيسا لهيئة مراقبي الدولة.

بمقتضى أمر حكومي عدد 373 لسنة 2017 مؤرخ في 21 مارس 2017.

أنهي تكليف السيد الحبيب شواط بمهام وال بولاية صفاقس ابتداء من 22 ديسمبر 2016.

وزارة العدل

قرار من وزير العدل مؤرخ في 21 مارس 2017 يتعلق بتعيين تاريخ فتح محكمة الاستئناف بجندوبة.

إن وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة على الفصل الثاني منه،

وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل،

وعلى الأمر الحكومي عدد 962 لسنة 2015 المؤرخ في 3 أوت 2015 المتعلق بإحداث محكمة استئناف بجندوبة.

قرر ما يلي :

الفصل الأول ـ عين تاريخ افتتاح محكمة الاستئناف بجندوبة ليوم 16 سبتمبر 2017.

الفصل 2 ـ على الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالكاف أن يتخلى بموجب قرار لفائدة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بجندوبة عن القضايا المدنية والجزائية المنشورة لديه والتي لم تصدر فيها أحكام في الأصل حتى تاريخ 15 سبتمبر 2017.

الفصل 3 ـ المصالح المعنية بوزارة العدل مكلفة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 21 مارس 2017.

وزير العدل

غازي الجريبي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير العدل مؤرخ في 21 مارس 2017 يتعلق بتعيين تاريخ فتح محكمة الاستئناف بباجة.

إن وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 29 لسنة 1967 المؤرخ في 14 جويلية 1967 المتعلق بنظام القضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة على الفصل الثاني منه،

وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل،

وعلى الأمر الحكومي عدد 3608 لسنة 2014 المؤرخ في 3 أكتوبر 2014 المتعلق بإحداث محكمتي استئناف بباجة والقيروان.

قرر ما يلي :

الفصل الأول ـ عين تاريخ افتتاح محكمة الاستئناف بباجة ليوم 16 سبتمبر 2017.

الفصل 2 ـ على الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ببنزرت أن يتخلى بموجب قرار لفائدة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بباجة عن القضايا المدنية والجزائية المنشورة لديه والتي لم تصدر فيها أحكام في الأصل حتى تاريخ 15 سبتمبر 2017.

الفصل 3 ـ المصالح المعنية بوزارة العدل مكلفة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 21 مارس 2017.

وزير العدل

غازي الجريبي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير العدل مؤرخ في 21 مارس 2017 يتعلق بتعيين تاريخ فتح مركز فرعي للمحكمة العقارية بجندوبة.

إن وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر العلي المؤرخ في 19 فيفري 1957 المتعلق بإعادة تنظيم المحكمة العقارية بالبلاد التونسية،

وعلى مجلة الحقوق العينية الصادرة بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 وخاصة الفصل 310 منها،

وعلى الأمر عدد 1156 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 المتعلق بضبط المراكز الفرعية للمحكمة العقارية،

وعلى الأمر عدد 899 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بإحداث مركز فرعي للمحكمة العقارية بجندوبة،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ في 30 ماي 2016 المتعلق بضبط مرجع النظر الترابي للمراكز الفرعية للمسح العقاري.

قرر ما يلي :

الفصل الأول ـ عين تاريخ افتتاح مركز فرعي للمحكمة العقارية بجندوبة ليوم 16 سبتمبر 2017.

الفصل 2 ـ يتخلى رئيس فرع المحكمة العقارية بالكاف بقرار لفائدة رئيس فرع المحكمة العقارية بجندوبة عن القضايا التي صارت من أنظاره والتي لم تصدر فيها أحكام في الأصل حتى تاريخ 15 سبتمبر 2017.

الفصل 3 ـ المصالح المعنية بوزارة العدل مكلفة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 21 مارس 2017.

وزير العدل

غازي الجريبي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير العدل مؤرخ في 21 مارس 2017 يتعلق بتعيين تاريخ فتح مركز فرعي للمحكمة العقارية بنابل.

إن وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر العلي المؤرخ في 19 فيفري 1957 المتعلق بإعادة تنظيم المحكمة العقارية بالبلاد التونسية،

وعلى مجلة الحقوق العينية الصادرة بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 وخاصة الفصل 310 منها،

وعلى الأمر عدد 1156 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 المتعلق بضبط المراكز الفرعية للمحكمة العقارية،

وعلى الأمر عدد 900 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بإحداث مركز فرعي للمحكمة العقارية بنابل،

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ في 30 ماي 2016 المتعلق بضبط مرجع النظر الترابي للمراكز الفرعية للمسح العقاري.

قرر ما يلي :

الفصل الأول ـ عين تاريخ افتتاح مركز فرعي للمحكمة العقارية بنابل ليوم 16 سبتمبر 2017.

الفصل 2 ـ يتخلى رئيس المحكمة العقارية بقرار لفائدة رئيس فرع المحكمة العقارية بنابل عن القضايا التي صارت من أنظاره والتي لم تصدر فيها أحكام في الأصل حتى تاريخ 15 سبتمبر 2017.

الفصل 3 ـ المصالح المعنية بوزارة العدل مكلفة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 21 مارس 2017.

وزير العدل

غازي الجريبي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد